**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مقدمة**

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرورأنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، واشهد أن لا الله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

̎**يا أيها الذين آمنوا أتقو الله حق تقاته ولا تموتون إلا وأنتم مسلمون**̎آل عمران 102

̎**يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها و بث منها رجالا كثيرا ونساء و اتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا**̎ النساء01

̎**يا أيها الذين آمنوا أتقو الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما**̎الأحزاب 70-73

أمابعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد – صلي الله عليه وسلم –وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثمأما بعد:

فهذه مذكرة في:''منهج النقد في علوم الحديث''، تطرقت فيها إلى مفهوم الحديث ونشأته ودوافعه وكذلك مراحل النقد الحديثي والمصنفات فيه، وأقسامه وقواعده وشروطه عند المحدثين وأثر ذلك في خدمة السنة النبوية.

وقد قسمت هذه المذكرة إلى أربعة مطالب.

**المطلب الأول:** مفهوم النقد الحديثي ونشأته ودوافعه، وذلك من خلال التعريف بالمنهج، والنقد وعلوم الحديث وبعض العناوين الخاصة بهذا المطلب.

**المطلب الثاني:** تناولت فيه تطور النقد الحديثي، وذلك من عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى القرن الثالث الهجري، حيث ذكرت أئمته ومعالمه والمصنفات فيه.

**المطلب الثالث:** تناولت فيه أقسام النقد عند المحدثين، وذلك من خلال نقد السند والمتن وكذلك قواعده وشروطه، وأثر النقد الحديثي في خدمة السنة النبوية

**منهج النقد في علوم الحديث**

تناولت فيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول: مفهوم النقد الحديثي ونشأته ودوافعه.**

في هذا المطلب سأتطرق إلى النقاط التالية:

منهج النقد في علوم الحديث مركب من عدة كلمات وهي: منهج، النقد، علوم الحديث.

1**- تعريف المنهج**: سأتطرق إلى تعريف المنهج لغة واصطلاحا.

**أ- تعريف المنهج لغة:** منهج مفرد مناهج. فما معنى منهج ومناهج.

منهج مشتقة من الكلمة الثلاثية: نهج. قال ابن فارس في مقاييس اللغة عنها: "النهج: الطريق، ونهج لي الأمر أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج: الطريق والجمع: المناهج " ([[1]](#footnote-2)).

وقال الراغب الأصفهاني في المفردات: "النهج الطريق الواضح، نهج الأمر، وأنهج: وَضُح. ومنهج الطريق ومناهجه. قال تعالى: "**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**" ([[2]](#footnote-3))([[3]](#footnote-4)).

ورد في المعجم الوسيط عن كلمة منهج:"نهج الطريق"، ينهج نهجا ونُهوجا: وَضُح واستبان. ونهج الإنسان الطريق، وَضُح واستبان، والمنهاج: الطريق الواضح. قال تعالى: "**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**" ([[4]](#footnote-5)).

**ب- تعريف المنهج اصطلاحا:**

المنهج هو الخطة المرسومة، ومنه مناهج الدراسة ومناهج التعليم وغيرهما، وجمع المنهج و المنهاج مناهج([[5]](#footnote-6)).

والمنهج أيضا هو التقنية المستخدمة لعمل شيء محدد، أو هو العملية المتبعة للحصول على شيء ما، أو موضوع ما([[6]](#footnote-7)).

من خلال التعريفات السابقة أن مادة "نهج"، تقوم على توضيح الأمر وبيانه، كما تستعمل في الطريق الواضح المستقيم، ونشير أن استعمال المنهج يراد به الاستعمال المادي والاستعمال المعنوي.

ا**لأول**: هو الاستعمال المادي الحسي، حيث يطلق على الطريق الواضحة البينة المستقيمة التي لا اعوجاج فيها.

**الثاني**: استعمال معنوي نظري، وهو الخطة العلمية الدقيقة بقواعدها حيث تستعمل من طرف الباحثين في بحوثهم. وفي موضوعنا هذا وهو "النقد عند المحدثين"، يهمنا المعنى الثاني وهو الاستعمال المعنوي النظري.

2 – **تعريف النقد:**

أ – **النقد لغة:** النقد في اللغة يطلق على معان عدة منها:

1 – النقد خلاف النسيئة، فنقول: نقده الثمن.

2 – النقد والنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقد الدراهم وانتقدها، أخرج منها الزيف.

3-وناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر.

4 – النقر "بقصد الكشف عن حقيقة الشيء"، نقول: نقد الشيء ينقده نقدا، إذا نقره بإصبعه كما تُنقرالجوزة، ونقد الطائر الفخ ينقده بمنقاره، أي ينقره.

5 – وإدامة النظر في الشيء، نقول: مازال فلان ينقد بصره إلي الشيء، إذا لم يزل النظر إليه([[7]](#footnote-8)).

**ب- النقد في الاصطلاح**:

يطلق النقد عندأهل المصطلح ويراد به ما يلي:

1- يراد به تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتصريحا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة([[8]](#footnote-9)).

ويمكن أن يعرف كذلك كمايلي:

2- هو علم يبحث في تمييزالأحاديث الصحيحة من الضعيفة وبيان عللها والحكم على رواتها جرحا وتعديلا بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل الفن([[9]](#footnote-10)).

وينقسم النقد عند أهل الحديث إلى قسمين، نقد الراوي ونقد المروي، لأن الطعن والنقد في الحديث يكون في الراوي أو الإسناد تارة، ويكون في المروي أو المتن تارة أخرى.

**أما نقد السند فيتناول ما يلي**:

**1 – اتصال السند**: ويهتم به علم تاريخ الرواة وهوالعلم الذي يتميز بدراسة حياة كل راو بدءا بطلبه للعلم، ومرورا برحلته إلى شيوخه في طلبه.

2**- علم الجرح والتعديل**: وهو العلم الذي يهتم بدراسة رتبة الراوي جرحا وتعديلا، وهل هو من الثقات أم من الضعفاء لان الثقة يشمل عدالة الراوي وضبطه.

**وأما نقد المتن فيتناول مايلي:**

**الشذوذ والعلة:** ويهتم بهما علم العلل، **لأن** نقد المتن علم يتعلق بالرواية، فهو العلم الذي يعنى فيه بدراسة أخطاء الرواة الثقات، وذلك حيث يكون الحديث من حيث الظاهر ليس فيه ما يقدح في صحته لكن من خلال نقد متنه ندرك الخطأ الخفي الذي ربما يكون قد وقع فيه هذا الراوي الثقة من غير قصد منه.

لكن كلمة النقد استعملت للدلالة على الجهود المبذولة لتمييز الأحاديث بمجموعها، أو بأجزائه كما ورد ذلك في التعريف الاصطلاحي للنقد، وذلك بالنظر في الراوي وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه نقدا، والنظر في السند كله نقد، والنظر في المتن نقد والنظر في علل الحديث نقد كذلك.

لكن أهل العلم متفقون على أن أرفع درجات هذا النقد هو الاشتغال بعلل الحديث سواء كانت علل السند أم علل المتن،لأن تعريف الحديث المعلل هو "ما اطلع فيه بعد البحث والتفتيش على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر سلامته منها"([[10]](#footnote-11)). وهذا لا يتأتى إلا بعد طول الممارسة وإمعان النظر في المرويات مما لا يعرفه إلا الحاذق الماهر، ليس كل النقاد بمرتبة واحدة، لأن الناقد الأصولي غير الناقد المحدث، والمحدثون فيما بينهم يتفاوتون بحسب الأهلية النقدية لكل ناقد وهكذا.

**أولاً: نشأة النقد**

البحث والتنقيب في أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بدا في حياته وكان على شكل أسئلة كانت توجه لرسول الله- صلى الله عليه وسلم- وكان ذلك على نطاق ضيق جدا، إذ أن الصحابة ما كانوا يكذبون ولا يكذب بعضهم بعضا، بل كان غاية البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، بل هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية ولهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام: "**وإذ قال إبراهيم ربي أرني كيف تحي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي**"([[11]](#footnote-12)).

ولبيان ذلك أكثروان النقد فعلا بدأ في حياة النبي- صلى الله عليه وسلم- نورد بعض أمثلة توثيق الصحابة عن النبي -صل الله عليه وسلم-.

**مثال:**

كان عمر وجاره من الأنصار يتناوبان النزول على النبي- صلى الله عليه وسلم – قال عمر:" فإذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الآمروغيره، وإذا نزل فعل مثله، فنزل صاحبي يوم نوبته فرجع عشاء، فضرب بابي ضربا شديدا وقال: اثمَّ هو؟ ففزعت، فخرجت إليه، وقال: حدث أمر عظيم قلت: ما هو؟ أ جاءت غسان؟ قال لا، بل أعظم منه وأطول، طلق رسول الله -صلى الله عليه وسلم-نساءه"...." فذهب عمر واستأذن النبي -صلى الله عليه وسلم –إذ أذن له ودخل قال: طلقت نساءك؟ فرفع بصره الي فقال:لا ..." ([[12]](#footnote-13)).

**مثال أخر**: ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة-رضي الله عنه-أن رسول الله --صلى الله عليه وسلم- انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "اصدق ذو اليدين؟ فقال الناس: نعم، فقام رسول الله -صلى الله عليه وسلم -فصلى اثنتين أخريين؟ ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع" ([[13]](#footnote-14)).

لم يقبل النبي- صلى الله عليه وسلم- قول ذي اليدين من غير إستيثاق، وليس من باب تكذيب النبي له، وإنما من باب التحري لا غير.

من خلال هذه الأمثلة السابقة يظهر أن البدايات الأولى لنقد الأخبار كانت في عصره وحياته، لكن كما قلنا على نطاق ضيق جدا، لأن الصحابة- رضوان الله عليهم- لم يكونوا يكذبون مثل ما كان عليه الأمر من بعد،إلاأن ما دفعهم إلى ذلك هو التوثيق والتدقيق والتحري، ولكل مرحلة خصوصياتها ومعالمها.

**ثانيا: دوافع النقد**

الرغبات العلمية كثيرا ما تكون هي الدافع لدى الباحثين لإظهار قدراتهم العلمية في هذا المجال، لكن النقد في الحديث دافعه كان أعمق و أدق، و لما كان ديننا وصل إلينا عن طريق "اخبرنا" و"حدثنا"، فليس كل من حدَّث واخبر صدق في ذلك، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة الصحيح من الأخبار، موظفا في ذلك المنهج النقدي الحديثي للأحاديث، لذلك كرس العلماء حياتهم و قطعوا المفاوز من اجل التنقية و التثبت من الأحاديث التي كانوا يتلقونها من خلال رحلاتهم العلمية في الأمصار و البلدان، وكانت لهم الأيادي البيضاء في الدفاع عن السنة، ولم تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا داهنو أحدا افترى على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال أبو بكر بن خلاد: "دخلت على يحي بن سعيد في مرضه فقال لي: يا أبا بكر ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيرا إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس فقال: أحفظ عني لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك انه عني غير صحيح يعني فلم تنكره"([[14]](#footnote-15)).

**المطلب الثاني**: **تطور النقد من الحديثي من عهد الصحابة- رضوان الله عليهم- إلى القرن الثالث الهجري.**

في ضوء الأحاديث السابقة في موضوع نشأة النقد، يمكن القول أن النقد في أحاديث الرسول –صلى الله عليه وسلم-بدأ في حياته، ولكن مورس على نطاق ضيق جدا، وكان الصحابة يسألون الرسول- صلى الله عليه وسلم- من اجل التوكيد والاطمئنان والتدقيق، وكما قلنا أن لكل مرحلة معالمها وخصائصها.

وبعد وفاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نشط النقد من حول السنة بصفة عامة وخطا خطوة أوسع نحو الإستيثاق والتحقيق، وسوف استعرض ثلاث مراحل متتالية، والبداية تكون بعهد الصحابة.

**أ/ النقد الحديثي عند الصحابة:**

النقد بصفة عامة في عهد الصحابة فيما بينهم كان من باب الحيطة والحذر وليس من باب تكذيب بعضهم البعض، يقول البراء بن عازب – رضي الله عنه –: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله- صلى الله عليه وسلم -كان يحدثنا أصحابنا وكنا منشغلين في رعاية الإبل وأصحاب رسول الله -صل الله عليه وسلم- كانوا يطلبون ما يفوتهم بسماعه من رسول الله- صل الله عليه وسلم -فيسمعونه من أقرانهم ومن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه" ([[15]](#footnote-16)).

**أمثلة ونماذج من النقد في عصر الصحابة:**

**مثال 01**: كان أبو بكر أول من أحتاط في قبول الروايات وله قصة مشهورة في ميراث الجدة، وذلك أن الجدة جاءته تلتمس ميراثا فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئا، فقام المغيرة بن شعبة- رضي الله عنه- فقال حضرت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يعطيها السدس، فقال له هل معك أحد؟ فشهد معه محمد بن مسلمة الأنصاري فأنفذه له" ([[16]](#footnote-17)).

كما اهتدى الصحابة إلى لون آخر من النقد، وهو عرض الروايات على أصول الشرع وقواعد الدين فما كان موافقا لهذه الأصول اخذوا به وما كان غير ذلك تركوه.

**مثال 02:** ما رواه مسلم- رحمه الله- في صحيحه من أن فاطمة بنت قيس– رضي الله عنها – طلقها زوجها فلم يجعل لها رسول الله- صلى الله عليه وسلم- سكنا و لا نفقة، فجاءت عمر فقال: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكن والنفقة قال الله عز وجل:" لا تخرجوهن من بيوتهن، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبيِّنة" ([[17]](#footnote-18))([[18]](#footnote-19)).

إننا نجد مثل هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة – رضي الله عنهم- فعائشة " ت57 هـ" اعترضت على عدد من الروايات، لا لضعف الرواة، ولكن لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادئ العامة والبديهيات الشرعية والعقلية، وقد صنف الزركشي كتابا في استدراكات عائشة على الصحابة، وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن ([[19]](#footnote-20)).

بل أكثر من ذلك فقد أنكرت عائشة – رضي الله عنها-على المكثرين من الرواية ممن كانوا ملازمين لرسول الله- صل الله عليه وسلم-.

**ب/ النقد الحديثي عند التابعين وتابعيهم:**

لقد ورث التابعون ما كان عليه الصحابة–رضوان الله عليهم- وكانت لهم نظرات وآراء في نقد الأحاديث، وكان المنهج لنقل الحديث هو الرواية، و كانت القاعدة في صدق الرواية أو كذبها هي صدق ناقليها أو كذبهم، لذلك كانت عناية التابعين بدراسة الرجال ومدى صدقهم وضبطهم للروايات الحديثية. لكن حدث تطور في منهج النقد و ذلك بعد مقتل سيدنا عثمان بن عفان–رضي الله عنه- و جاءت خلافة سيدنا علي–رضي الله عنه– عقب الفتنة، وكان لأصحاب الفتن ظهور كبير في الإيقاع بين المسلمين، حيث سالت الدماء وعم الاضطراب فلما كان الأمر كذلك، اعتمدوا الكذب على علي بن أبي طالب– رضي الله عنه–.

قال أبو إسحاق: "لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي–رضي الله عنه- قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله ،أي علم افسدوا" ([[20]](#footnote-21)).

وقال المغيرة: "لم يكن يصدق على علي–رضي الله عنه– في الحديث إلا أصحاب عبد الله ابن مسعود"([[21]](#footnote-22)). لهذه الأسباب ظهرت عبارة: "سموا لنا رجالكم".

قال الإمام الذهبي–رحمه الله–:" فأول من زكى عند انقراض عصر الصحابة الشعبي( ت 103هـ)، وابن سيرين ت (110هـ) و نحوهما، حفظ عنهما توثيق أناس وتضعف آخرين.

نمت وتطورت بذور الإسناد التي عرفت عند الصحابة، بسبب تلك الفتن التي وقعت بين المسلمين آنذاك، إذ كانت هذه الفتنة سببا في تطور منهج النقد بين الصحابة والتابعين، والدليل على ذلك أن في عهد الصحابة إذا قال أحدهم: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يسلم له في قوله، حتى وان كان لم يسمع من النبي–صل الله عليه وسلم– لأنهم كانوا عدولا بعدالة الله تبارك وتعالى لهم وعدالة رسول الله–صلى الله عليه وسلم-، لكن عكس ذلك إذا قال التابعي قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم-اعتبر حديثه مرسلا لأن المرسل من أنواع الحديث الضعيف"([[22]](#footnote-23))، رغم أن التابعين أكثر عدولا، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض بوفاة الصحابة وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد، وذلك لقرب العهد من رسول الله–صلى الله عليه وسلم-، ولشيوع الورع والتقوى تأسيا بصحابة رسول الله–صلى الله عليه وسلم-، لكن فرق شاسع بين من تربى بين يدي رسول الله–صلى الله عليه وسلم-وبين من بعُد عنه ولو فترة قصيرة، وقد حُرم التابعون من مميزات تمتع بها الصحابة مع رسول الله –صلى الله عليه وسلم- كالتربية والتزكية إلى غير ذلك، آليا فإن الرواية بين العهدين ستكون مختلفة بينهما.

ومن الطبيعي أنه كلما ازداد الخلل اشتد نظام المراقبة، فعندما بدأ بعض الناس بالكذب اشتد نظام الإسناد، وعندما بدأ السهو والنسيان كثر الالتجاء إلى مقارنة الروايات حتى أصبح هذا المنهج أمرا مألوفا([[23]](#footnote-24)).

قال الإمام الشافعي-رحمه الله–: "كان ابن سرين وإبراهيم النخعي وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلون الحديث إلا عن ثقة، يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدا من هذا الحديث يخالف هذا المذهب"([[24]](#footnote-25)).

**أمثلة ونماذج من النقد في عصر التابعين :**

**المثال الأول**: معارضة ابن أبي مليكة رواية القاسم وعروة:

قال احمد بن حنبل:" حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: اخبرنا أيوب عن ابن أبي مليكة قال: قال لي: ألا تعجب حدثني القاسم عن عائشة أنها قالت :أهللت بالحج... و حدثني عروة أنها قالت أهللت بالعمرة، ألا تعجب"([[25]](#footnote-26)).

وهذا عند العلماء يسمى بعرض الحديث على الحديث، و هو نوع من المقاييس الذي يعرض متن الحديث على أخر.

**المثال الثاني**: معارضة الزهري بين روايات عروة وابن المسيب والقاسم وغيرهم:".... قال الليث: حدثني يونس عن ابن شهاب، قال: اخبرني عروة بن الزبير وابن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله من حديث عائشة –رضي الله عنها- وبعض حديثهم يصدق بعضا ..." ([[26]](#footnote-27)).

**أمثلة ونماذج من النقد في عصر أتباع التابعين:**

**المثال الأول**: سأل خالد بن طليق شعبة، فقال له:" يا أبا بسطام حدِّثني حديث سماك ابن حرب في اقتضاء الورق من الذهب حديث ابن عمر، فقال: أصلحك الله، هذا حديث ليس يرفعه أحد إلا سماك. قال: فترهب أن اروي عنك؟ قال:لا، ولكن حدثنيه قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمرو، ولم يرفعه. وأخبرنيه أيوب عن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه. وحدثنيه داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير ولم يرفعه. ورفعه سماك فأنا أفرقه" ([[27]](#footnote-28)).

**المثال الثاني**: من صنيع الإمام مالك – رحمه الله- ت 179 هـ كان يعرض أخبار الأحاديث على كتاب الله-سبحانه وتعالى- فلم يأخذ بحديث "نهى رسول الله– صلى الله عليه وسلم-عن أكل ذي مخلب من الطير"، وقاس ذلك بظاهر القرآن الكريم، وهو قول المولي تبارك وتعالى: "قل لا أجد في ما أوحي إلي محرما على طاعم يطعَمُه إلا أن يكون ميتة آو دما مسفوحا آو لحم خنزير" ([[28]](#footnote-29))([[29]](#footnote-30)).

**النقد الحديثي في القرن الثالث الهجري:**

استمر النقد في الحديث إلى القرن الثالث الهجري، حيث ازدهر واخذ أبعادا أخرى وظهرت القواعد والمصنفات فيه وبرز فيه أعلام كبار شُهد لهم بالعلم والنقد، بل هم حفاظ الدنيا وكانوا على منوال من سبقوهم في هذا المضمار.

**1- ائمته:**

يقول ابن حبان البستي وهو يذكر الأعلام الذين برزوا في النقد وتمحيص الروايات، فعندما ذكر مالكا والنووي وشعبة بعدها قال: "...ثم اخذ عن هؤلاء([[30]](#footnote-31))، بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقد منهم: عبد الله بن المبارك (ت 181هـ) ويحي بن سعيد القطان (ت 198هـ) و وكيع بن الجراح (ت 198 ه) وعبد الرحمان بن مهدي (ت 198هـ) ومحمد ابن إدريس الشافعي (ت 204 هـ) في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيرا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحي القطان وعبد الرحمان بن مهدي.

وقال:"... ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرجال في الآثار..... حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة المتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل – رحمه الله- (ت 241هـ)، ويحي بن معين (ت 233هـ)، وعلي بن المديني (ت 234هـ )، وأبو بكر بن أبي شيبة ( 235هـ)، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت 238هـ)، وعبيد الله بن عمر القواريري (ت 235هـ) وزهير بن حرب أبو خيثمة (ت 234ه) في حماعة من أقرانهم، إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشا عن المتروكين وأكثرهم لهذه الصناعة على دوام الأوقات، أحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلى المديني – رحمة الله عليهم- أجمعين.

ثم قال:" ثم اخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاد الرجال في الآثار جماعة، منهم محمد بن يحي الذهلي (ت 258هـ)، وعبد الله بن عبد الرحمان الدارمي (ت 255هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت 264هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ) في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ و أكثروا في الكتابة وأفرطوا في الرحلة ووضبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة حتى اخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا في هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، ولولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار وعلا أهل الضلال والهوى وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون وبالسنن شأنهم دامغون"([[31]](#footnote-32)).

بعد هذه الرحلة الطويلة التي ذكر ابن حبان مراحلها من الأعلام ومن الكبار الذين برزوا في ذلك الوقت يتبين أن الذين ذُكروا هم رؤوسٌ في هذا المنهج النقدي الحديثي فمن يعقب على الإمام البخاري ومن يعقب على الإمام احمد إلا من أوتي علما على شاكلتهم أو يفوقهم، وبعد هذا سوف استعرض نماذج وأمثلة عن توسع النقد في هذه المرحلة المتميزة وكيف كانوا ينتقدون الروايات والأخبار.

**2- معالمه:**

سوف استعرض أمثلة ونماذج عن معالم النقد الحديثي في القرن الثالث الهجري وهي فعلا مرحلة متميزة، إذ توسع النقد فيها واخذ أبعادا أخرى ومن خلال هذه الأمثلة سيظهر للعيان كيف كان نظرُ وشفوفُ المحدثين في نقدهم للمرويات.

**أمثلة ونماذج من النقد في القرن الثالث الهجري:**

للإمام مسلم – رحمه الله- تأصيلات ذكرها في مقدمته الرائعة المكتوبة بخط يد أديب، وكذلك ما ذكره في كتابه التمييز ينبئك بأن الرجل و من كان في عصره على شاكلته تكلم كلاما تأصيليا، وذكر تطبيقات تبين أن لهذا النقد في زمانه له أصول وضوابط وقواعد، لكن قبل أن امثل لبعض التطبيقات، سوف اسرد بعض تأصيلات الإمام مسلم بعدها أعقبها ببعض الأمثلة حتى يتضح لنا المقام أكثر.

قال الإمام مسلم –رحمه الله-في مقدمة كتابه التمييز: "فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين.

**احدهما:-** أن ينقل الناقل خبرا بإسناد، فينسب رجلا مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، آو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حيث يرد عليهم ...، وكنحوها وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد، فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفهم حين يرد على سمعه.

**والجهة الأخرى**: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه أخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من صنف من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد و إن كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحي بن سعيد وعبد الرحمان بن مهدي وغيرهم من أهل العلم "([[32]](#footnote-33)).

فعند تأمل هذا النص عن الإمام مسلم –رحمه الله-نجد أنه ذكر تأصيلات للإسناد وتأصيلات للمتن.

**أما عن الإسناد** فتكلم عن التفرد والمخالفة، أما التفرد فعندما قال:"...ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وان كان حافظا..."، أما المخالفة فذكرها عندما قال :" فيخالفهم في الإسناد..." وكما نعلم أن التفرد والمخالفة من موجبات ودلائلها عند النقاد بحيث يعل الحديث بالتفرد الذي لا يحتمل من صاحبه التفرد، ويعل بالمخالفة إذا خالف الراوي جماعة من الحفاظ وهو من دونهم في الحفظ، او خالف الراوي نفسه كما ذكر مسلم – رحمه الله-. والتفرد والمخلفة حولهما يدور إعلال الحديث.

**أما المتن** بحيث نقد المتن يعتبر ركيزة أساسية في العملية النقدية ويظهر ذلك من خلال كلام مسلم – رحمه الله- عندما قال: "أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكي من وصفنا من الحفاظ".

نحن نعلم أن القلب يقع في الإسناد ويقع في المتن وهو نوع من أنواع العلل التي تعتري الحديث سندا ومتنا.

بعد ما ذكرت هذه التأصيلات عن الإمام مسلم –رحمه الله- سوف أنتقل إلى بعض التمثيلات النقدية التي مارسها الإمام مسلم –رحمه الله- في كتابه المميز – التمييز-.

**المثال الاول**: قال أبو حاتم مكي بن عبدان سمعت مسلما يقول: الخبر المنقول على الوهم في متنه.

حدثني الحسن الحلواني وعبد الله بن عبيد الله الدرامي قالا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد، ثنا كثير بن زيد، حدثني يزيد بن أبي زياد عن كريب، عن ابن عباس، قال: بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله – صلى الله عليه وسلم- في طول الوسادة واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله – صلى الله عليه وسلم –فتوضـأ ونحن نيام، ثم قام فصلى، فقمت عن يمينه فأخذني فجعلني عن يساره، فلما صلى، قلت: يا رسول الله وساقه".

قال مسلم: "هذا خبر غالط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله –صلى الله عليه وسلم-فحوله حتى أقامه عن يمينه"، وكذلك سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في سائر الأخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره"([[33]](#footnote-34)).

نقد الإمام مسلم هذا الخبر للقلب الذي وقع في ألفاظ المتن.

**المثال الثاني**: نجد نقدا آخر للإمام مسلم –رحمه الله- عندما اعتبر حديثا اخطأ فيه احد الرواة من جهة متن وعارضه بالأخبار الصحيحة التي خالفته وعارضته إذ قال:" بمثل هذه الرواية وأشباهها ترك أهل الحديث حديث يحي بن عبيد الله" ([[34]](#footnote-35)).

وهذا نقد للمتن عن طريق عرض الحديث على الأخبار الصحيحة التي خالفته وعارضته، وهو نوع من مقاييس نقد المتن عند المحدثين.

وكتاب التمييز للإمام مسلم – رحمه الله- حافل بمثل هذه الأخبار إذ بين علل الأحاديث و ذكر أخبارا وبين الأخطاء التي وقعت فيها، وعنون في كتابه عناوين على أنواع الأخطاء التي صدرت من الرواة وذكر على سبيل المثال:

ا- ذكر الأخبار التي نقلت على الغلط في متونها.

ب- الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون السند.

ج- الأخبار التي يهم فيها بعض ناقليها.

د- الأخبار المنقولة على الوهم في الإسناد والمتن معا.

هـ- الأخبار التي رويت على الغلط والتصحيف.

وقد ذكر نماذج كثيرة من هذه الأخبار، وكان يسوق روايات ويعارضها ويبين الخطأ الذي وقع فيها، وكان كتابه حافلا بأمثلة تطبيقية تشفي غليل الباحثين والدارسين لهذا الفن.

**3 – المصنفات في النقد الحديثي في القرن الثالث الهجري:**

المصنفات في النقد الحديثي تنقسم إلى قسمين، مصنفات في نقد الراوي ومصنفات في نقد المرويات، وسوف أبدأ باستعراض المصنفات في نقد الرواة بعدها أثني بالمصنفات في نقد المرويات.

**ا- المصنفات في نقد الرواة**: تقدم تدوين الأحاديث عن التأليف في علم الرجال، ولم تظهر كتب إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وأنا اقصد كتأليف مستقل وإلا فكان الكلام في الرواة وذلك قبل التدوين فيه، وكان يتناقل مشافهة وذلك بلقاء المحدثين بعضهم بعضا.

قال الدكتور الزهراني:" وأقدم المصنفات ظهورا مما وقفت عليه الجمع بين الثقات والضعفاء حيث صنف في ذلك إمام أهل مصر في زمانه الليث بن سعد (ت 175هـ) كتاب التاريخ، وألف إمام المشرق عبد الله بن المبارك (ت181هـ) كتاب التاريخ أيضا، وألف الوليد بن مسلم (ت 195هـ) كتاب التاريخ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ( ت 281هـ) في كتابه التاريخ. ثم ظهرت كتب الضعفاء وأقدم مصنف في ذلك مما اطلعت عليه "الضعفاء" للإمام الناقد يحي بن سعيد القطان (ت 198هـ)، ثم صنف الحافظ إمام الجرح والتعديل أبو زكرياء يحي بن معين (ت 233هـ) كتاب الضعفاء ثم ظهرت كتب الثقات وأول من علمته صنف في ذلك الإمام ابن المديني (ت 234هـ) في كتابه "الثقات والمثبتون" ([[35]](#footnote-36)).

سأذكر بعض المصنفات في الجرح والتعديل التي اهتمت بنقد الرجال في مروياتهم للأخبار والآثار، مكتفيا فقط بذكر أهم المصنفات في ذلك.

**النوع الأول** : المصنفات التي حوت الثقات والضعفاء ومن أشهر هذه المصنفات:

- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي المتوفى سنة 230هـ.

- التاريخ لأبي زكرياء يحي بن معين.

- التاريخ لابن المديني.

- التاريخ لابن احمد محمود بن غيلان المروزي المتوفى سنة 239 هـ.

- العلل و معرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241هـ.

- التاريخ لأبي حفص عمرو علي الفلاس المتوفى سنة 249هـ.

وهذا الكتاب فيه نقد الرجال والعلل.

* التاريخ الكبير للإمام البخاري المتوفى سنة 256هـ.

هذه كتب كثيرة ألفت في هذه الفترة بعناوين كثيرة معظمها الفت بعنوان"**التاريخ**"، وما يهمنا في هذا النوع ما يلي:

1. أن هذه الكتب والمصنفات جمعت بين الرواة الثقات والرواة الضعفاء.
2. أن هذه الكتب حوت نقد الرجال والمرويات المتمثل في العلل.

هذا فيما يخص هذا النوع، أما النوع الثاني فهو جزء من النوع الأول وهي مصنفات خاصة بالضعفاء.

**النوع الثاني**:المصنفات التي صنفت في الضعفاء، من أشهر هذه المصنفات ما يلي: – الضعفاء ليحي بن سعيد القطان المتوفى سنة 198هـ.

- الضعفاء ليحي بن معين المتوفى سنة 233هـ.

- الضعفاء لعلي بن عبد الله المديني المتوفى سنة 234هـ.

ما يلاحظ على هذا النوع ما يلي:

1- أن هذه المصنفات خاصة بطبقة خاصة من الرواة وهم الضعفاء.

2- أن بعض من ألف في النوع الأول من الأئمة له مصنفات في النوع الثاني كابن معين وابن المديني والإمام البخاري – رحم الله الجميع.

**النوع الثالث:** المصنفات في الثقات ومن أهمها.

-الثقات والمثبتون لأبي الحسن علي بن عبد الله المدني المتوفى سنة 234هـ.

- الثقات للإمام العجلي المتوفى سنة 261هـ ([[36]](#footnote-37)).

كما أن هناك أنواعا أخرى من المصنفات صنفت آنذاك على لون معين من التصنيف ككتب الأسماء والكنى والتواريخ المحلية وكتب معاجم الشيوخ إلى غير ذلك من ألوان التصنيف في ذلك الزمان. إلا أن التأليف والتركيز على نقد المرويات قد تخلف بعض الشيء.

**ملاحظة:** هذه المصنفات التي صنفت في نقد الرواة هي مصنفات مستقلة وهي الغالبة، فيها نوع من الإشارة إلى نقد المرويات، لكن الكلام فيها قليل لذلك سوف أتناول في هذه النقطة المصنفات في نقد المرويات مستقلة مما يدل بأن التصنيف في الرجال ونقد الرواة سبق التصنيف في نقد المرويات.

**ب- المصنفات في نقد المرويات:**

لم يكن هناك كتاب خاص ألف في علم العلل، لكن ينقل عن بعض العلماء كلام في علم العلل، أما المؤلفات التي ألفت خاصة في هذا الفن فهي كما يلي:

-علل الحديث للحسن بن محبوب بن وهب الشداد البجلي المتوفى سنة 224هـ.

- كتاب العلل عن ابن المديني المتوفى سنة 224هـ، وله أكثر من كتاب في العلل ذكر ذلك السخاوي فقد قال:" له التصانيف الكثيرة في العلل والرجال" ([[37]](#footnote-38))، وذلك ككتاب المعللات([[38]](#footnote-39))، والعلل رواية إسماعيل القاضي([[39]](#footnote-40)). وعلل الحديث لابن عيينة ([[40]](#footnote-41)) وعلـــل الحديـــث من روايـــة أبي إسحــــاق إسماعيــــل بن الصـــلت ([[41]](#footnote-42))

والعلل الكبير،([[42]](#footnote-43)) والعلل المتفرقة ([[43]](#footnote-44))وعلل المسند ([[44]](#footnote-45)) وكتاب العلل رواية محمد بن احمد بن البراء"([[45]](#footnote-46)).

* العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد المتوفى سنة 241هـ ولهذا الكتاب روايات مختلفة.
* علل الحديث ومعرفة الشيوخ، لأبي جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، المتوفى سنة 242هـ.
* العلل الكبير لأبي عيسى الترمذي.
* المسند الكبير المعلل المسمى بالبحر الزخار لأبي بكر البزار.

هذه المصنفات في علم العلل تعتبر من أنفس المصنفات التي الفت في هذا الفن، إذ أن مدار العلل كله يدور حول هؤلاء الكبار من النقاد إذ هم مؤسسو ومقعدو هذا العلم، لان تمحيص المرويات حقا وقع وطبق في زمانهم، فكيف لا يكون زمانهم و لا يكونوا هم رواد هذا العلم؟.

ذكرت هنا أهم كتب العلل التي الفت في ذلك الزمان، وإلا فهناك مصنفات أخرى لم أذكرها ككتاب المسند المعلل ليعقوب بن شيبة السدوسي، وعلل الحديث لابن شهاب الزهري وغيرها من المصنفات.

وبعد أن وضع هؤلاء النقاد قواعد الجرح والتعديل من خلال المصنفات السابقة الذكر وكذلك المصنفات في العلل، أتى من بعدهم من النقاد وسلك طريقهم في نقد الرجال والمرويات وأصبح هذا العلم مقعدا مضبوطا سلكوا به انتقاء المرويات الصحيحة من الضعيفة، وسنستشهد هنا بما قاله ابن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ)، وذلك بعد أن ساق قصة وقعت لأبيه مع أحد الفقهاء اعترض عليه وعلى أقوال أهل الحديث وأحكامهم على الرواة والروايات وذلك بعد أن بين أبو حاتم الرازي لهذا الفقيه وهو من أهل الرأي أن أحكام المحدثين على الروايات مؤسسة على ضوابط ومقاييس علمية ولا دخل للعاطفة والذاتية فيها، وهذه القصة أوردها ابنه ابن أبي حاتم الرازي في آخر كتابه الكبير في نقد الرواة "الجرح والتعديل"، وعقب هذه القصة بقوله:" تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء، علم مغشوش ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة أو يعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته" ([[46]](#footnote-47)).

وكان العلماء في علل الحديث كثيرا ما يكررون بعض المصطلحات كقولهم منكر المتن، مضطرب، غريب المتن،لا يطمئن له القلب، فمن ذلك حديث تفرد به عبد الرازق عن الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، أن رجلا سأل النبي–صلى الله عليه وسلم– فقال: أحج عن أبي؟ قال: نعم، إن لم تزده خيرا لم تزده شرا"([[47]](#footnote-48))، قال الإمام ابن عبد البر (ت 463هـ):" هذا حديث قد حملوا فيه على عبد الرزاق لانفراده به عن الثوري من بين أصحابه، وقالوا: هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد، إلا في كتاب عبد الرزاق أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق، ولم يروه أحد عن الثوري غيره وقد خطأوه فيه، وهو عندهم خطـأ فقالوا هذا لفظ منكر لا تشبهه ألفاظ النبي–صلى الله عليه وسلم- أن يأمر لما لا يدري هل ينفع أو لا ينفع"([[48]](#footnote-49)).

إنه النقد الحديثي إسنادا ومتنا من ابن عبد البر حافظ المغرب الإسلامي–رحمه الله- فقد تكلم في هذا الحديث سندا ومتنا، فتكلم عن التفرد مطلقا كما وصف متن الحديث بأنه ركيكا، ويتجلي ذلك في قوله: "هذا اللفظ منكرا لا تشبهه ألفاظ النبي– صلى الله عليه وسلم-.

بعدما أوردنا منهج النقد عند علماء الحديث في القرن الثالث الهجري، وذلك من زاوية نقد الرواة ونقد المرويات، بذلك يكتمل لدينا أن الحديث ينقد سندا ومتنا هذا ما سنراه من خلال المطلب الثالث المسمى بـ " أقسام النقد عند المحدثين"، سندا ومتنا، قواعده وشروطه، وسوف أطيل النفس في هذا المطلب باعتباره محور المذكرة ولاسيما أن النقد الحديثي سندا ومتنا محل تجاذب المتقدمين والمتأخرين والمعاصرينـ لذلك سيكون هذا المطلب مهمًّا، ويكون هذا التأصيل مشفوعا ببعض الأمثلة تظهر براعة وفن النقاد في هذا المجال، وسوف أتكلم بنوع من التفصيل في هذا المجال وذلك من الجانب ألتأصيلي، لأختم المذكرة بالمطلب الرابع والأخير الخاص بالتطبيقات على منهج النقد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير.

**المطلب الثالث**: **أقسام النقد عند المحدثين (نقد السند والمتن )، قواعده وشروطه.**

اختلاف المحدثين في الحديث صحة وضعفا ولَّد هذا الاختلاف فئات من النقاد وتشعبت آراؤهم في الرد عن هذا السؤال، وهو: كيف تمكن المحدثون من الحكم على الراوي والمروى؟.

**الفئة الأولي**: وهي ترى أنه من المتعذر الحكم على صحة الأحاديث وسقيمها، لأنه نوع من الادعاء بعلم الغيب.

**الفئة الثانية**: وهي ترى أن حكم المحدثين كان مبنيا على علم كان يلقيه الله في قلوبهم، ولا يخضع صاحبه لأي منهج علمي.

**الفئة الثالثة**: وهي ترى بأنه لم يكن هناك منهج علمي ولا إلهام في أحكامهم، ولذلك اضطربت أقوالهم.

ولقد رد على الفئة الأولى الإمام مسلم –رحمه الله- في كتابه التمييز ردا بليغا وكلامه على الفئة الثانية والثالثة أيضا، ولقد تبين وثبت ثبوتا لا جدال فيه في ضوء كتاباته وكتابات النقاد الآخرين أن منهج النقد عند المحدثين منهج علمي بأتم معنى الكلمة.

فالمحدثون ينظرون في نقدهم للحديث إلى ناحيتين أساسيتين هما:

1. البحث في الرواة.
2. والبحث في المتن.

أما بحثهم عن الرواة فيرتكز على زاويتين هامتين هما:

ا- شخصية حامل الحديث ومستواه الخلقي، وهو ما يسمي في اصطلاح المحدثين بالعدالة.

ب- وما روي من العلم ومدى دقته في نقله، هو ما يسمي في اصطلاح المحدثين بالضبط والإتقان([[49]](#footnote-50)).

**ثالثا:- موضوع النقد عند المحدثين:**

بعدما توصلنا إلى أن نظر المحدث في المتن عند أهل الحديث إنما يكون تبعا للنظر في السند، وإذا ما نظرنا في شروط الحديث الصحيح التي اشترطها النقاد في الحديث الصحيح والتي هي:

1-اتصال السند، 2-عدالة الرواة، 3 -ضبط الرواة، 5-عدم الشذوذ، 6-عدم العلّة.

نجد أن هذه الشروط تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1)- قسم خاص باتصال الإسناد، أو نقد الرواية من حيث الاتصال والانقطاع، ومردّ هذا القسم أو العلم الذي يعنى بهذا القسم هو علم المراسيل، أم علم تاريخ الراوي، والذي يتبين لنا من خلاله معرفة المتصل من غير المتصل، وهو علم مستقل.

2)- قسم خاص بعدالة الراوي وضبطه، أو نقد الراوي من حيث عدالته، وضبطه، ومرد هذا القسم، أو العلم الذي يعنى بهذا القسم هو علم الجرح والتعديل، وهو علم مستقل أيضا، له قواعده وأخلاقه، فكل راو لم يتصف بالعدالة والضبط فحديثه مردود.

3)- قسم خاص بشذوذ الحديث وعلته، أو نقد المروي من حيث الشذوذ والعلة، وإنما يدرس ذلك بعلم علل الأحاديث، هو علم مستقل أيضا.

**خلاصة:** المتتبع لأنواع الحديث جميعها يجدها-ولا بد- مندرجة تحت قسم من هذه الأقسام.

لكن ما هي الأدوات التي يقوم بها موضوع النقد؟ يمكن أن يكون الموضوع كله متكونا مما يلي:

1)- الناقد 2)- الحديث 3)-العقل

**1)- الناقد:-** نقصد به المحدث أو الناقد المتصدي لنقد المسائل التالية، وهي:

\*الرواية \*الراوي \*المروي وهو المتن.

**2)-الحديث:-** يتكون من الرواية، والراوي، والمروي.

**3)-العقل:-** ويقصد به النقد العقلي للمرويات.

سأتكلم بنوع من التفصيل عن هذه الجهات أو الزوايا التي من خلالها ينقد الحديث، وسأخص كل ما أذكره هنا نظريا أو عبارة عن تأصيلات، بعد ذلك سأنتقل إلى ضرب بعض الأمثلة، أو تطبيقات المحدثين لهذه العلوم في الميدان، في نهاية هذه المذكرة والآن سأتطرق إلى المحاور السابقة من خلال الأسئلة التالية:

1)- ما هي الشروط الضرورية التي لابد أن يتصف بها الناقد المتصدي لنقد الرواة؟

2)- ما هو موضوع النقد؟ وما هي مجالات موضوع النقد؟

3)-إلى أي مدى يمكن إعمال العقل؟ أو ما هي مواطن استعمال العقل في نقد المرويات؟

وعند الإجابة عن هذه الأسئلة، يتبين إلى حدّ ما الإطار أو المجال الذي يدور فيه منهج النقد عند المحدثين.

**السؤال الأول:-** ما هي الشروط الضرورية التي لا بد أن يتصف بها الناقد المتصدي لنقد الرواة؟

كما نعلم أن الرواة في علم الحديث على أقسام، فمنهم من يحمل الحديث فقط، ومنهم من حمل الحديث والفقه معا، ومنهم من يحمل الحديث ويتصرف فيه قبولا وردّا، فهذا الأخير هو المطلوب في سؤالنا السابق، يعني ما هي صفات هذا الراوي الذي يقوم بنقد الراوي والرواية والمروي، وللمحدث العلامة -عبد الرحمن المعلم اليماني- في مقدمة تحقيقه لكتاب الجرح والتعديل جمعها وبينها أحسن بيان، فقال: "ليس نقد الرواة بالأمر الهيِّن، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين، وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل، والمروءة، والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم وأوقات تحدثيهم، وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقضا مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ.

وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، قال الإمام-علي بن المديني- وهو من أئمة هذا الشأن: أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه، وأبو نعيم وعفان من الأجلّة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما"([[50]](#footnote-51)).

هذا عن السؤال الأول.

أما السؤال الثاني، فخاص بموضوع النقد وهو:

**السؤال الثاني**:- ما هو موضوع النقد؟ أو ما هي مجالات موضوع النقد؟

الإجابة عن هذا السؤال يطول وذلك بسبب محور الموضوع، لأن المحدثين والنقاد همهم كله يدور حول هذا الموضوع، وسوف ألخص كل ما له علاقة بهذا الموضوع وأثناء التطبيقات سيتجلى الأمر أكثر إن شاء الله.

سبق وأن قلنا بأن موضوع النقد يتكون مجاله من ثلاثة أمور وهي:

1)- الرواية من حيث الاتصال والانقطاع.

2)- الراوي من حيث العدالة والضبط.

3)- المروي من حيث الشذوذ والعلة.

نتناول أوَّلا الرواية من حيث الاتصال والانقطاع.

**1)- الرواة من حيث الاتصال والانقطاع:**

اتصال السند أحد الشروط الخمسة المعروفة عند العلماء لصحة الحديث، واتصال السند له علاقة بالراوي الثقة، أي عدالة الراوي وضبطه، إذ الإسناد المنقطع لم يتحقق فيه وجود هذين الشرطين، وأن المسائل المندرجة تحت باب الاتصال والانقطاع تفوق بكثير في الدقة والعمق والتداخل ما يتصل بـ (الجرح والتعديل).

قال محمد بن يحى الذهلي: "لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح"([[51]](#footnote-52)).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: "لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا"([[52]](#footnote-53)).

ولهذا السبب فقد بذل أئمة الحدث جهدا كبيرا في البحث عن الاتصال والانقطاع، فدرسوا كل راو تقريبا، درسوا رواياته عن شيوخه، فقالوا مثلا: فلان روايته عن فلان متصلة، فلان سمع من فلان وفلان، فلان روايته عن فلان مرسله، فلان لم يسمع من فلان، فلان راء فلانا ولم يسمع منه، أو دخل عليه لكن لم يسمع منه، إلى غير ذلك، ونظروا في مراسيل المشهورين بذلك من الرواة وحكموا عليها، ووازنوا بينها، وفي كلامهم على الأحاديث التزموا هذا الشرط، فضعفوا أحاديث كثيرة جدا بالانقطاع، وهذا أمر متقرر مشهور.

ونلاحظ في كلام النقاد على مراتب أحاديث الأقطار الإسلامية تأثير الاتصال والانقطاع في هذه المراتب([[53]](#footnote-54)).

من قواعد المحدثين في معرفة الاتصال والانقطاع ما يتعلق بصفة رواية الرواي عمن روى عنه وذك من خلال:

1. - صيغ الأداء ودلالاتها.
2. - مراعاة مسألة الرواية عن الشخص والرواية لقصته ومن قواعد المحدثين في معرفة الاتصال والانقطاع ما يتعلق بسماع الراوي ممن روى عنه وذلك من خلال:

أ)- الطريق إلى معرفة سماع الراوي ممن روى عنه.

ب)- اشتراط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن.

ومن قواعد المحدثين في معرفة الاتصال والانقطاع ما يتعلق بالتدليس وذلك من خلال:

أ)- التفرقة ومعرفة التدليس والإرسال.

ب)- الوقوف على صور التدليس.

ج)- التدليس والنص على السماع أو نفيه.

د)- التدليس والتصريح بالتحديث.

هـ)- رواية المدلس بصيغة محتملة للسماع.

ومن قواعد المحدثين في معرفة الاتصال والانقطاع الإلمام بجميع الموضوعات المتفرقة غير التي ذكرت في القواعد السابقة كمعرفة شرط الاتصال، والحديث الصحيح، وكذلك درجات الاتصال والانقطاع، ومعرفة المصطلحات في الاتصال والانقطاع([[54]](#footnote-55)).

هذا فيما يخص الإلمام بمعرفة الرواية من حيث الاتصال والانقطاع، والآن سأتناول الموضوع الثاني من موضوعات النقد، وهو الراوي من حيث العدالة والضبط.

**2)- الراوي من حيث العدالة والضبط:**

مثلما مرَّ بنا في استعراض قواعد المحدثين في الرواية من حيث الاتصال والانقطاع ولهم كذلك قواعد في الجرح والتعديل، ولهم في الحكم على عدالة الراوي وضبطه منهج متكامل، وسوف أستعرض قواعد علماء الجرح والتعديل في هذا المجال وسأختصر الأمر في ذكرها فقط دون التعرض إلى تفاصيلها، لكي لا تكون هذه المذكرة مذكرة الجرح والتعديل، وعند تناولي لهذه القواعد في التطبيقات التي أخص بها هذه المذكرة سنكشف هذه القواعد مجسّده في منهج النقد عند المحدثين من خلال تطبيقاتهم على الأحاديث المروية من طرف الرواة.

من قواعد المحدثين في الجرح والتعديل ما يلي:

* وضعوا قواعد تتعلق بصفات في الجارح والمعدل.

فيما يخص القواعد التي تتعلق بصفات الجارح والمعدل فهي عبارة عن شروط لا بد أن تتوفر في الجارح والمعدل للرواة كي يكون جرحه أو تعديله للرواة مستقيما.

وهذه الشروط تنقسم إلى قسمين شروط معتبرة وشروط غير معتبرة.

**أولا:- الشروط المعتبرة في الجارح والمعدل:**

1-أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل :

قال الحافظ ابن حجر: "وتقبل التزكية من عارف بأسباب، لا من غير عارف، لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له من غير ممارسة ولا اختبار([[55]](#footnote-56)).

2-أن يكون الجارح والمعدل عدلا متيقضا:

قال الحافظ ابن حجر: وينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقض، أي مستحضر، ذي يقظة تحمله على التحري والضبط فيما يصدر عنه([[56]](#footnote-57)).

3-السلامة من التعصب:

ويقصد من هذا الشرط أن لا يكون لدى الجارح تعصب على المجروح ويتجاوز في حقه، لأن المحدثين لا يقبلون ذلك بل لا يقبلون إلا ما كان عن بيّنة وعن صدق، قال الحافظ الذهبي: "كلام الأقران بعضه في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح ذلك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من علمه الله، وما علمت عصرا من الاعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصدّيقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس([[57]](#footnote-58)).

قال ابن القيم: "وعلى المتكلم في هذا الباب وغيره، أن يكون مصدر كلامه من العلم بالحق، وغايته، النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه المسلمين، وإن جعل الحق تبعا للهوى: فسد القلب والعمل والحال والطريق.. فالعلم والعدل أصل كل خير، والظلم والجهل أصل كل شرّ، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأمره أن يعدل بين الطوائف ولا يتبع هوى أحد منهم ([[58]](#footnote-59)).

وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس، وتكلم مالك بن أنس في محمد بن إسحاق بن يسار في مسألة كتابه الموطأ، وتكلم ابن معين في الشافعي، كذلك قيل كلام الأقران في بعضهم البعض يطوى ولا يروى.

4- أن يكون عالما باللغة العربية وكلام العرب:

يقصد بهذا الشرط أن يكون الناقد على قدر عال من اللغة العربية، وذلك خشية وقوع الناقد من أن يضع اللفظ لغير معناه.

5- أن يكون الجرح مفَسرا مبيَّن السبب:

لما كان الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح اشترط النقاد أن يكون الجرح مفسرا مبين السبب، قال ابن الصلاح:" وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا؟ وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله([[59]](#footnote-60)).

6- عدم التسرع في النقد، بل لا بد من تثبت وروية:

أكثر الأمور تداخلا في هذا الشرط عدم التثبت من أقوال العلماء النقاد وما ينسب إليهم من أقوال في التجريح، وهي في الأصل ليست من أقوالهم، لذلك اشترط هذا الشرط، وهو التثبت والروية في إطلاق الأحكام على الرواة.

قال المعلمي اليماني –رحمه الله-:" والحكم على العلماء الرواة يحتاج إلى نظر وتدبر وتثبت أشد مما يحتاج إلى الحكم في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم، فلا يخشى من الحكم فيها عند الغضب إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم على العالم والراوي فيخشى منه تفويت علم كثير وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثا واحدا لكان عظيماً([[60]](#footnote-61)).

**ثانيا- الشروط غير المعتبرة في الجارح والمعدّل:**

يقصد بهذه الشروط أنها محل اختلاف العلماء في اشتراطها في الجارح والمعدل، ورجح جمهور المحدثين عدم اشتراطها وهي:

**1- لا يشترط كون الجارح أو المعدل ذكرا أو حرا**

**2- لا يشترط تعدد الجارح والمعدل**

**أما الشرط الأول**:

فإن النبي-صلى الله عليه وسلم- سأل بريرة في قصة الإفك عن حال عائشة أم المؤمنين، وجوابها له"([[61]](#footnote-62)).

**أما الشرط الثاني:**

ليس شرطا في الجارح أو المعدل بأن يكونا اثنين، ومذهب جمهور العلماء أن يقبل الجرح والتعديل من واحد وأن يكون من يزكي المحدِّث اثنين للاحتياط فقط.

قال ابن الصلاح: «وهو الصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح الرواي وتعديله بخلاف الشهادة»([[62]](#footnote-63)).

قال الخطيب البغدادي: "كل من ثبت عليه فعل شيء من هذه الكبائر المذكورة، أو ما كان بسبيلهما كشرب الخمر واللواط ونحوهما فعدالته ساقطة، وخبره مردود حتى يتوب، وكذلك إذا ثبت عليه ملازمته لفعل المعاصي التي لا يقطع على أنها من الكبائر، وإدامة السخف والخلاعة، والمجون في أمر الدين. ويثبت ذلك عليه، إذا أخبر به عدلان وصرحا بالجرح. فإن صرّح عدل واحد بما يوجب الجرح فقد اختلف أهل العلم فيه.

فمنهم من قال: لا يثبت كما لا يثبت في الشهادة، ومنهم من قال: يثبت الجرح بواحد، لأن العدد ليس بشرط في قبول الخبر، فلم يكن شرطا في جرح الراوي، وهو الراجح عند المحققين ويخالف الشهادة، لأن العدد شرط في قبول الشهادة والحكم بها، فكان شرطا في جرح الشاهد، والله أعلم([[63]](#footnote-64)). انتهى.

عندما يكون الجارح أو المعدل بهذه الشروط والصفات السابقة، فإنه يقوم بنقد الراوي من جهة عدالته، ومن جهة ضبطه، فهناك صور خاصة بنقد الراوي من جهة عدالته، وهناك صور خاصة بنقد الراوي من جهة ضبطه, وسوف أذكر هذه الصّور مرتبة كما ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني –رحمه الله-

**صور النقد الخاصة بعدالة الراوي:**

1- الكذب 2- التهمة بالكذب 3- الفسق 4- لا يكون مبتدعا 5- لا يكون مجهولا

**صور النقد الخاصة بضبط الراوي:**

1- فحش الغلط 2- الغفلة 3- مخالفة الثقات 4- الوهم 5- سوء الحفظ([[64]](#footnote-65)).

بعدما تناولنا العنصر الثاني الخاص بالراوي من حيث العدالة والضبط، أنتقل لتناول الموضوع الثالث من موضوعات النقد، وهو نقد المروي من حيث الشذوذ والعلة.

**3)- المروي من حيث الشذوذ والعلة:**

بعدما تقرر أن الناقد يبدأ في نقد الإسناد أولا، ثم يأتي نقد المتن تبعا، وقبل التطرق إلى مسألة نقد المتن، نذكر أن اهتمام العلماء بنقد متون الأحاديث يعود للأسباب التالية:

**أ)- أسباب نشأة علل المتون**:

هناك سببان ذكرهما نقاد الحديث وأئمته وهما:

**السبب الأول**: الأسباب المباشرة في الكذب والمقصود منها الوضع في الحديث، وذلك لأغراض مختلفة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. - محاربة الإسلام والمسلمين.
2. - العامل السياسي.
3. - ترغيب الناس وحثهم على الخير.
4. - التعصب للمذاهب الفقهية ونصرتها.
5. - الأخبار الخاصة بالوعظ والقصص.

وللنقاد مناهج وقواعد دقيقة متبعة في معالجة مثل هذه الأحاديث.

**السبب الثاني**: يقصد بهذا السبب، الخطأ في الروايات الصادرة من الرواة الثقات دون قصد منهم وضع الحديث، وذلك بسبب عوامل معينة تطرأ على الرواة وهي كثيرة، وهذا السبب خاص بالرواية السالمة من الطعن في أحد رواتها، فالرواة غير مغرضين، والرواية إسنادها من حيث الظاهر صحيح، ولكن يرى علماء الحديث ونقاده أن هذه الرواية بهذا الوضعية قد اعتراها نوع من الخطأ سواء كان ذلك في إسنادها، أو في متنها وذلك عن غير قصد، وهو الحديث المعلول، وهذه الأسباب يمكن إجمالها كذلك في النقاط التالية:

1. الوهم والسهو والنسيان من جبلة الإنسان.
2. الرواية بالمعنى.
3. التصحيف والتحريف.
4. عدم الضبط.

كل من الأسباب المباشرة وغير المباشرة دفعت بالنقاد من المحدثين إلى التصدي لمثل هذه المرويات، وتوصلوا إلى قواعد وضوابط معينة يعملون بها ويطبقونها في نقدهم للمرويات كضوابط بها يرد الحديث ولا يقبل, وتطرقوا إلى تفاصيل حيرت عقول المفكرين في نقدهم للمرويات سواء كانت سندا أو متنا، وسوف استعرض هذه الأصول والقواعد نظريا حتى يتبين كيف كان غورهم في نقد المرويات أعمق وأدق، وسوف أتطرق إلى ذلك على شكل ضوابط مرتبة سواء كان ذلك في المتن أو في السند، وأول ضابط نتكلم عليه هو ضابط موجبات العلة أو دلائل العلة.

**ب)- موجبات العلة:**

أقصد بموجبات العلة أو دلائل العلة ، الأمور التي توجب على المحدث الناقد أن يعل الحديث ويحكم عليه بأنه خطأ، وماذا اعترى الرواية حتى حكم عليها بأنها خطأ، قد يخفى علينا عن هذا الأمر، لكن العالم لا يخفى عليه مثل هذا الأمر.

**العلة:** عبارة عن سبب غامض خفي قادح مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا"([[65]](#footnote-66)).

"... وتقع العلة في الإسناد،وهو الأكثر- وقد تقع في المتن... ([[66]](#footnote-67)).

وقد اهتدى المحدثون إلى طريقة يستدلون على العلة، وذلك بغرضين أو سببين أو دليلين أو موجبين هما التفرد والاختلاف.

**الموجب الأول**: **التفرد:**

لا يوجد في كتب علوم الحديث تعريف لموضوع التفرد بعبارة محددة، ولاسيما في كتب القدامى من المحدّثين، إنما ورد استعماله في تطبيقات المحدثين من خلال قولهم في التفرد مثلا: "تفرد به فلان" لا يتابع عليه، "هذا حديث غريب"، هذا حديث فرد، إلى غير ذلك من المصطلحات.

وينقسم إلى قسمين:

**الأول:** هو ما ينفرد به واحد عن كل أخر.

**الثاني:** وهو ما هو فرد بالنسبة([[67]](#footnote-68)).

أما الفرق بينهما فيكمن فيما يلي:

أن الفرد المطلق هو متن لم يكن له إسناد أو سند في الدنيا إلا سند واحد، وأما الفرد النسبي، فقد يكون للمتن أكثر من سند ولكن الغرابة فيه تكون باعتبارات معينة.

والحكم على الحديث الفرد بنوعيه ليس مطلقا، وذلك بسبب ملابسات كل حديث على حده، فليس الحكم على الحديث الفرد الذي يرويه العدل الضابط المتقن كالحديث الفرد الذي يرويه القريب من هذه الصفات؛ أو تنعدم فيه هذه الأوصاف أصلا.

قال الخليلي: "فما ينفرد به حافظ مشهور ثقة، أو إمام عن الحفاظ والأئمة فهو صحيح متفق عليه ([[68]](#footnote-69)).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:"... لكن أكثر الغرائب ضعيفة"([[69]](#footnote-70)).

والخلاصة في الحكم على الحديث ما قاله الحافظ ابن رجب –رحمه الله-:" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه؛ كالزهري ونحوه، وربما سيتنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه([[70]](#footnote-71)).

إذا التفرد ليس بعلة في ذاته لكنه دليل به يستعان على وجود علة في حديث ما، وإذا ما انضمت قرينة إلى التفرد فحينئذ يصبح هذا التفرد المقرون بتلك القرينة علتان يعل بهما الحديث.

هذا فيما يخص الموجب الأول من موجبات العلّة وهو التفرد، أما الموجب الثاني الذي سأتناوله هو الاختلاف.

**الموجب الثاني: الاختلاف**

سبق وأن قلنا بأن التفرد موجب من موجبات العلة به يستعان على الدلالة لحدوث خلل في الرواية، وذلك إن كان هذا التفرد مصحوبا بقرائن (يعني في كل حديث نقد خاص) ثبت أن في الحديث أو في الرواية خلل اعترى الحديث في مكان ما، لأن التفرد من حيث الجملة لا يعني ضعف الحديث؛ فالأفراد فيهم الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، والأصل في تفرد الثقات القبول، لا خلاف بين أهل العلم بالحديث في ذلك، بشرط عدم وجود قرينة تثبت خطأ ذلك الراوي الثقة، كذلك التعليل بالاختلاف أو المخالفة.

لا يوجد كذلك تعريف خاص في كتب الحديث وعلله لكن نجد ذلك مبثوثا في عباراتهم في كتب العلل مثلا:" رواه فلان وفلان, وخالف فلان"

ويمكن تعريف المخالفة كما يلي: أن يروي الراوي حديثا؛ فيختلف في الحديث على نفسه، أو أن يروي الرواة حديثا فيقع الاختلاف بينهم، سواء كان ذلك في سياق إسناد الحديث أو في متنه أو فيهما جميعا.

يعني الخطأ المستدل عليه بالمخالفة المصحوبة بالقرينة يسمى علّة، ويعرف ذلك بالمقارنة بين الروايات وما يقع بينها من اختلاف فيعرف بذلك المخطئ في الرواية من المصيب فيها، ويحكم للأخير بأن روايته محفوظة، وتكون حينئذ رواية المخطئ داخلة تحت باب الروايات المعلولة، وهذا الأمر يعتمد كثيرا على القرائن المحتفة بالروايات، وهذه القرائن ليس لها قاعدة مطردة في جميع الروايات والأحاديث ولا ضابط عام يحكم كل أفرادها.

وضابط الاختلاف أن يكون المخرج واحدا.

قال ابن حجر –رحمه الله-: "وينبغي في التعارض أن يكون المخرج واحدا، أما إذا اختلفت مخارج الحديث، وتباعدت ألفاظه، فالذي يتعين القول به أن يجعلا حديثين مستقلين"([[71]](#footnote-72)).

إذا وقع الاختلاف من راو واحدا على نفسه فلا بد أن يتحد المخرج، لأنه هو مخرج الحديث الذي تلتقي عنده الأسانيد ولا إشكال في هذا.

أما إذا كان الاختلاف من عدد من الرواة فقد:

1. - يتحد المخرج، كأن يقع الخلاف بينهم على شيخ واحد هو مخرج الحديث، وعنده تلتقي جميع الأسانيد.
2. – وقد يتعدّد، بمعنى أن كل راو من هؤلاء الرواة روى الحديث نفسه، بإسناد آخر يختلف عن الإسناد الذي ذكره غيره، وهذا الأخير هو الذي يعنيه ابن حجر -رحمه الله- والذي قال عنه: "أنه يجعلا حديثين مستقلين كما سبق.

والحكم على الحديث الذي وقع عليه الاختلاف ينقسم إلى قسمين:

أ- اختلاف لا يضر ولا يعد ضمن الاختلاف، بأنه يأتي الوجهان صحيحان، بل يصبح الحديثان أحدهما يقوى الآخر.

ب- يضر ويعتبر علة في الحديث إذا حفت قرينة على ذلك، ويفضي إلى القدح في الوجه الخطأ.

وكل من التفرد والمخالفة إنما يستعان بهما فقط في إدراك العلّة وليسا هما العلّة كما قلنا سابقا، وفي هذا الأمر قال ابن الصلاح –رحمه الله-: "ويستعان على إدراكها –أي العلة- بتفرد الراوي ومخالفة غيره له، مع قرائن تنظم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في الموضوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه([[72]](#footnote-73)).

هذا فيما يخص الضابط الأول الذي وضعه العلماء في نقدهم للمرويات، أما الضابط الثاني فهو:

**ج- بعض قرائن العلة عند النقاد من المحدثين:**

باب العلة يعتمد اعتمادا كبيرا على القرائن المحتفة بالروايات، وهذه القرائن لا تنضبط بقواعد مطردة، وتختلف من ناقد إلى آخر يستشفها بعض النقاد وتخفى عن الآخرين، وهذه القرائن منها ما هو إسنادي ومنها ما هو متعلق بالمتن، والقرائن الإسنادية إنما يختص بمعرفتها المحدثون النقاد الكبار، بخلاف القرائن المتنية فقد يقضي فيها ويتكلم فيها المحدثون وغيرهم من الفقهاء والأصوليين، بينما القرائن الإسنادية فهي أخص وأدق في علم الحديث، حتى في بعض الحالات تضيق عبارات المحدثين عن الإفصاح عن سبب رد الحديث، وذلك لاعتبارات دقيقة جدا، والأخبار عنهم في هذا المجال كثيرة، وهذه القرائن على قسمين منها ما هو خاص بموجب التفرد، ومنها ما هو خاص بموجب المخالفة.

**القسم الأول: قرائن الإعلال بالتفرد**

قلنا فيما سبق أنه ليس كل تفرد علة في الحديث، بل إن الحديث الفرد الذي يعل بالتفرد تنضم إليه قرائن، وأن تكون تلك القرائن مما يدل على خطأ ذلك الراوي، أما إن كانت تلك القرائن من الدلائل التي تحتف بالحديث وتدل على صحة الحديث، فإن ذلك يكون من أقوى الأسباب للأخذ بالحديث والعمل به، فكم من حديث فرد موجود في الصحيح، وقد صدَّر الإمام البخاري –رحمه الله-صحيحه بحديث: "إنما الأعمال بالنيات"، وهو حديث غريب مطلق تفرد به عمر بن الخطاب –رضي الله عنه-.

والقرائن التي سأذكرها هنا فقط تلك المشتهرة بين النقاد، وإلا فإن القرائن كثيرة جدا لا حصر لها، وذكرها هنا يأتي من باب التمثيل لا غير.

**أولا:** **تفرّد الرواة الذين هم في مرتبة دون الحفاظ**.

أوضح الحافظ ابن رجب –رحمه الله- هذه المسألة أو القرينة عندما قال: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه، لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علّة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه([[73]](#footnote-74)).

يستفاد من كلام ابن رجب –رحمه الله-أنه لا توجد قاعدة مطردة في هذه القرائن التي تحف تفردات الرواة وإنما هي كثيرة، ويتجلى ذلك في قوله: "ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".

إذن تفرّد مَن دون الحفاظ قرينة واحدة من هذه القرائن، وربما كانت الأكثر ورودا في تعليل الأحاديث.

**ثانيا: تفرد الرواة المتأخرين**

أقصد بهذا أن يكون الذي يتفرد بالحديث من الرواة دون الطبقات العالية في الحفظ والجمع، لأن التفرد دون هؤلاء مدعاة للخطأ، وذلك بعدما عرف الحديث وعرف أهله واشتهر، وكيف غاب هذا الحديث الذي تفرد به عن المتأخرين ولم يعلمه المتقدمون، لأنه كلما اقترب التفرد بأهل الطبقات النازلة وبعد عن الطبقات العالية، كلما ضعف الحديث بهذا الترتيب.

**ثالثا: قرينة الألفاظ المنكرة في الحديث**

وذلك كأن تأتي روايات فيها ألفاظ مستنكرة من جهة متنها :

**مثالها**:- حديث قتادة، فقد رواه عنه سعيد بن بشير، قال: عن قتادة، عن خالد بن دريك عن عائشة –رضي الله عنها- أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله–صلى الله عليه وسلم- وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وقال :"يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا" وأشار إلى وجهه وكفيه([[74]](#footnote-75)).

عقب الشيخ العثيمين-رحمه الله- طبعا بعد أن نقد الحديث من جهة إسناده وقال: إن إسناده فيه رجال ضعفاء، وقال إن متنه فيه نكارة، ووجه إنكاره أنّ أسماء بنت أبي بكر وهي المرأة العاقلة المؤمنة لا يمكن أن تدخل على النبي –صلى الله عليه وسلم-بثياب رقاق يكشف ما وراءه حتى يعرض النبي –صلى الله عليه وسلم-عنها فإنها أجل قدرا وأغزر علما ودينا وأشد حياء من أن تظهر لرسول الله –صلى الله عليه وسلم – بهذا المظهر، ومن المعلوم بأن المتن إذا خالف ما يعلم أنه على خلافه فإنه يدل على أنه متن منكر، وعلى هذا فإنه لا يجوز الاعتماد على هذا الحديث في جواز كشف الوجه والكفين نعم([[75]](#footnote-76)).

**القسم الثاني: قرائن الإعلال بالمخالفة**

تعتبر المخالفة موجبا من موجبات رد الحديث، لكن هذا الاختلاف لا يكون معتبرا إلا إذا انضم معه قرينة تؤكد خطأ هذا الراوي في الحديث، والاختلاف شأنه شأن التفرد، يقع من الراوي، ومن الرواة كذلك، إما أن يختلف على نفسه أو يختلف الرواة فيما بينهم، والراوي إذا خالف غيره بقرائن تنظم إلى ذلك يعتبر من أقوى الحجج للطعن في الرواية.

والاختلاف بين الرواة يقع في العبارات وألفاظ الرواية المنقولة، كما يقع كذلك في صيغ التلقي، لاسيما بين الرواة ممن يوصفون بالتدليس والإرسال في أحاديثهم.

ويقع كذلك الاختلاف في السند، كتعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف مع الرفع، وتعارض الاتصال مع الانقطاع...الخ

ويقع كذلك الاختلاف في المتن كتعارض الزيادة والنقص وتعارض ألفاظ العموم والخصوص....الخ

إلى كل هذا لا بد وأن يصحب هذا الاختلاف قرائن تنضم إليه للحكم على الرواية بأنها خطأ والطعن فيها وردّها، ومن القرائن في ذلك ما يأتي:

**أولا- تفضيل ضبط راو معين على أصحابه عند الاختلاف على شيخهم:**

عندما يقع الاختلاف في سياق الإسناد بين الوصل والإرسال فيما بين الرواة، فإن النقاد يلجأون إلى قرينة تثبت ضبط ذلك الراوي على أصحابه، وذلك عند الاختلاف على شيخهم.

لأن لزوم التلميذ لشيخه يكون أقوى القرائن لإثبات رواية الراوي على غيره ممّا خالفهم.

**ثانيا- تفضيل راو معين على أصحابه عند الاختلاف على شيخهم بسبب حفظه لأحاديث معينة عنه.**

عندما يقع الاختلاف في سياق الإسناد وذلك بين الوصل و الإرسال بين الرواة، فإن الرواة يلجأون إلى قرينة معينة وهي أنه من بعض الرواة من يكون مختصا في أحاديث معينة عن شيخه ولا يعلمها غيره إلا هو، ففي هذه الحالة إذا وقع الاختلاف في حديث معين وهذا الحديث هو من جملة الأحاديث التي يختص بها هذا الراوي عن غيره، فالظفر عند النقاد لهذا الراوي المختص في هذه الأحاديث عن شيخه.

**ثالثا- قرينة مخالفة متن الحديث لصريح القرآن**:

القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف كلاهما وحي، وما يحصل من الاختلاف بين القرآن والحديث إنما يقصد به مخالفة الحديث لصريح القرآن وليس لظاهره، ومن ردّ الحديث لمخالفته لظاهر القرآن فقد أخطأ، وإلى هذه النقطة أشار ابن القيم –رحمه الله- فقال: "وطائفة ثانية عشر ردّوا الحديث إذا خالف ظاهر القرآن بزعمهم، وجعلوا هذا معيارا لكل حديث خالف آراءهم، فأخذوا عموما بعيدا من الحديث لم يقصد به، فجعلوه مخالفا لحديث وردوه به، فردوا حديث ابن عمر في خيار المجلس بمخالفة قوله تعالى :"**وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم**"([[76]](#footnote-77)).

والواقع أن مخالفة الحديث الصحيح لصريح القرآن غير واردة، فليس ثمة حديث صحيح معارض للقرآن معارضة حقيقية من كل وجه، وكل ما جاء على هذا الوجه فهو باطل، قال ابن حزم: (الحديث ثلاثة أقسام: فحديث موافق لما في القرآن فالأخذ به فرض، وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف إلى ما في القرآن، والأخذ به فرض، وحديث مخالف لما في القرآن([[77]](#footnote-78)). فهو مطرّح،.... لا سبيل إلى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلا، وكل خبر شريعة فهو إما مضاف إلى ما في القرآن و معطوف عليه ومفسر لجملته، وإما مستثنى منه مبين لجملته، ولا سبيل إلى وجه ثالث([[78]](#footnote-79)).

**رابعا: قرينة مخالفة الحديث للسنة الصريحة**

هذا النوع من المخالفة هو ميدان هذا العلم الأكبر، ولا يقدر عليه إلا الكبار من الحفاظ الذين جمعوا طرق الحديث وعرفوا مخارجه، وأصل هذه القرينة أن تجري السنة على وضع معين وتشتهر بهذا الوضع، فيأتي أخر من الرواة وينفرد بهيئة غير معروفة لما هو مشتهر من السنة، فيحكم النقاد على هذه الرواية المخالفة بالشذوذ أو النكارة وذلك بحسب اصطلاحاتهم في ذلك.

**خامسا: مخالفة متن الحديث لأصول الشريعة**

ومعنى ذلك أن يكون متن الحديث متعارضا مع مبادئ ومحكمات الشريعة والمعاني العامة المستفادة منها.

**سادسا: مخالفة متن الحديث للإجماع**

الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فعندما يعارض متن الحديث مثل هذه الإجماعات فالنقاد لا يترددون في رد هذا الحديث.

**سابعا: مخالفة متن الحديث لصريح العقل**

قبل أن نتناول مخالفة الحديث للعقل الصريح لا بأس أن نشير إلى نقطة مهمة، وهي الفرق بين العقل الصريح للإنسان ورأيه، ففرق أن يُرَد الحديث بأنه مخالف للعقل، وبين أن يردّ الحديث على أساس أنه مخالف لرأيه الذي يعتقده، فالحديث المخالف للعقل لا بد أنه مخالف عند جميع العقلاء بدون خلاف بينهم، لأن العقول تختلف من شخص لآخر، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-:" يأخذ جميع المسلمين دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عيه سلف الأمة وأئمتها، وليس ذلك مخالفا للعقل الصريح؛ فما خالف العقل فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلا، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة([[79]](#footnote-80)).

إذن العقل الصريح لا يخالف نصوص الكتاب والسنة على الإطلاق، لأن تجريد الإسناد وموضوعيته يجعل العقل يقبل ويميز ما هو موافق للعقل أو مخالف له، وقد بين شيخ الإسلام ذلك أكثر عندما قال:"إن النصوص الثابتة عن رسول –صلى الله عليه وسلم- لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مُقدَّما عليها، وإنما يعارضها شُبَه وخيالات مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سفسطائية لا براهين عقلية([[80]](#footnote-81)).

**ثامنا: عرض متن الحديث على التاريخ**

ويقصد بهذا المقياس، أن هناك أخبارا تروى لكن عندما تعرض على التاريخ يكذبها، كأن يكون في سلسلة إسناد حديث معين راو يروي قصة معينة، لكن وفاة ذلك الراوي كانت قبل روايته للقصة بسنين، فترد هذه الرواية بسبب هذا الاعتبار, والمحدثون يستعملون هذا المقياس كثيرا في ردهم للمرويات، قال سفيان الثوري –رحمه الله- في الرواة الذين هذا هو مسلكهم في المرويات: "لما استعملوا لنا الكذب استعملنا لهم التاريخ"([[81]](#footnote-82)).

**تاسعا: استعمال متن الحدث على ركاكة الألفاظ**

حديث النبي –صلى الله عليه وسلم- له ضوء كضوء النهار، وهناك من الحديث ما له ظلمة كظلمة الليل، قال الربيع بن خثيم: "إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثا له ظلمة الليل ننكره"([[82]](#footnote-83)).

كما أن هناك مقاييس كثيرة بها يرد الحديث عند المحدثين والنقاد، وسأذكر هذه المقاييس ذكرا فقط ومنها.

* تضعيف متن الحديث لمخالفته لهدي السلف.
* تضعيف الحديث لمخالفته للتفسير الصحيح.
* تضعيف الحديث لمخالفته لما جرى عليه العمل، ولمخالفته لأقوال العلماء.
* مخالفة الحديث للواقع.
* مخالفة الحديث لبعض العلوم الدنيوية.
* مقاييس وضوابط أخرى اعتمدها النقاد.

**د- أنواع علل الحديث:**

المصطلحات التي يطلقها العلماء ويقضون بها على الأحاديث أثناء التعبير عن الخطأ الذي يعتري الروايات والأحاديث؛ هي عبارات تجتمع وتدخل ضمن اختلاف التنوع وليس اختلاف التضاد، وهي عبارات تجتمع ولا تتنافر، لأن أنواع علل الأحاديث هي صور الأخطاء التي يقع فيها الرواة؛ لأن الراوي عند روايته للحديث سيروي الرواية على وجه يختلف عن الوجه الذي تحمّل الرواية عليه. فإن تحمّل الرواية مرسلة مثلا فوصلها وقت روايته لها؛ فهو حينئذ قد أخطأ حيث زاد فيها ما ليس منها، فقد وقع في صورة "الزيادة" في الرواية، لأنه حيث تحمل الرواية مرسلة كان ينبغي عليه أن يرويها مرسلة، وكذلك إذا تحمل الرواية موقوفة؛ فرفعها وقت روايته لها؛ فهو حينئذ قد أخطأ، حيث ندرك أنه زاد في الحالتين شيئا مما ليس منهما على سبيل الخطأ والوهم أو أشياء أخرى.

ولما عرفنا أن الحديث يُعل إما بالتفرد، أو الاختلاف مع القرينة التي تحتف بالرواية وترجح جانب الخطأ على جانب الإصابة، فإن مثل هذا الحديث عند المحدثين يسمى بالحديث الشاذ.

والذي يصف كذلك من المحدثين النقاد الحديث بأنه مقلوب، إنما تكلم عن جانب آخر متعلق بالعلة أيضا؛ فقد يكون هذا الراوي قد غير شيئا مكان شيء في الرواية في إسنادها أو في متنها؛ فصار الحديث بهذه الكيفية من نوع المقلوب.

والذي سمع الحديث من أحد شيوخه جزءا منه مرفوعا والجزء الآخر موقوفا؛ كان من المفروض أن يروي هذا الراوي الحديث بالكيفية التي سمعها؛ لكنه أثناء روايته للحديث فقد يروي الكل مرفوعا، وبذلك يكون قد ألحق بكلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم- كلام أحد رواة الحديث من غير تفصيل وتمييز بين كلام المصطفى وكلام الرواة؛ لكن وجه الخطأ الذي وقع فيه، أنه أدرج ما ليس من الرواية، فنوع هذا الخطأ عن المحدثين يسمى بالإدراج.

إذا "أنواع الخطأ" هي صور الأخطاء التي يقع فيها الرواة عندما يخطئون في الرواية. والأخطاء تقع في الأسانيد مثلما تقع في المتون، وإنما أخطاء الأسانيد غير أخطاء المتون.

فيمكن أن يصف الناقد الخطأ الذي وقع في الرواية بوصف عام؛ كأن يقول في الحديث الخطأ أنه شاذ فهذا وصف عام، يأتي الناقد الآخر ويصف نفس الحدث بقوله هذا حديث مقلوب؛ يعني الخطأ الذي اعترى الرواية من قبيل المقلوب؛ فالظاهر أن هناك تعارضا بين قولي العالمين؛ لكن الأمر ليس كذلك؛ لأن العالم الأول أعطى حكما إجماليا، بينما الناقد الثاني فصّل وأضاف فائدة أخرى، وهي أن الخطأ الذي وقع في الرواية من قبيل المقلوب، إذا لا تعارض بين قول الناقدين؛ بل أكثر من ذلك يمكن أن يأتي عالم آخر ويصفه بأنه مصحّف؛ لذلك يلزم علينا أن نفهم مصطلحات العلماء؛ لأن عدم إدراكنا لمنهج العلماء لاسيما القدامى سيترتب عليه سوء فهم لمقاصدهم في ذلك، ونلصق بهم ما هم منه براء، إذ العيب فينا ليس فيهم؛ لأنهم يعلمون ما يصلح لوصف كل حديث من هذه الأحاديث؛ فمن قال بأن الحديث شاذ، والآخر قال عنه بأنه منكر، والآخر قال عنه بأنه مصحف، والذي قال بأنه مقلوب، ليس معنى ذلك أن الشاذ عندهم يختلف عن المنكر، والمصحف يختلف عن المقلوب وهكذا؛ بل هي مصطلحات تتحد ولا تختلف، وبذلك ينتج عن ذلك أنواع الأحاديث المعلولة كقولهم هذا حديث موضوع، وذاك متروك، وذاك معلول، وذاك مدرج، وذاك مقلوب، وذاك مضطرب، وذاك مصحف ومحرف، وهكذا.

**السؤال الثالث:** إلى أي مدى يمكن إعمال العقل، أو ما هي مواطن استعمال العقل في نقد المرويات؟

هناك أسس عقلية تقوم عليها علوم السنة النبوية خاصة في جانبها النقدي، وباستعمال النقد العقلي للمرويات يحقق أشياء في غاية الأهمية وهي:

1. - أن فهم هذه الأسس هو الذي يعمّق فهمها، ويوصل إلى معرفة مقاصد قواعدها، وينيط تلك القواعد بعللها وأسبابها، ممّا يجعل دارسها يتجاوز مجرد حفظها وتلقُنها إلى فقهه وفهم منطلقاتها العقلية.
2. - أن ذلك الفهم الدقيق لقواعد النقد عند المحدثين، الذي يصل حدّ إدراك علهها ومقاصدها ومنطلقاتها العقلية، هو الشيء الوحيد الذي يجعل النقد الحديثي نقدا منهجيا، لا تناقض ولا يعارض منطلقاته العلمية الحقيقية.
3. أن ذلك الفقه العميق لطريقة المحدثين النقدية، والذي يعتمد على بناء الأسس العقلية لنقدهم، هو الدليل الذي يثبت علمية ذلك النقد.

ولما كان سماع الحديث والتحديث به، والحكم على الرواة والمرويات من صميم علم الحديث، كان للعقل دور كبير في هذه المحاور، وكان حاضرا في هذه المواطن، قال المعلمي اليماني –رحمه الله-: "إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن وهي: عند السماع- وعند التحديث- وعند الحكم على الرواة- وعند الحكم على الأحاديث.

فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد, إما يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته([[83]](#footnote-84)). بصفة عامة فالعقل له دور فيما يلي:

1. - السّماع: فلا بد للراوي أن يكون قلبه حاضرا أثناء السّماع، فلا يعقل أن يعي الحديث من غير إحضار لعقله أثناء سماعه للأحاديث، لذلك قال ابن الصلاح وهو يتكلم عن شرط الضبط:"... متيقضا غير مغفل...".
2. - الأداء:

قال الإمام ابن حبان البستي وهو يتكلم في أول صحيحه عن الرواة الذين يقبل حديثهم عنده، وهم:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

الثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

الثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

الرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

الخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمعت فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرّى عن خصلة من الخصال الخمس لم نحتج به"([[84]](#footnote-85)).

**3-الحكم على الرواة وعلى حديثهم:**

المحدثون لا يغترون بظاهر الإسناد فحسب بل ينظرون إلى أشياء أخرى أدق وأعمق، وهي أن الخبر لا يقبله العقلاء إلا إذا كانوا معتقدين أنه خبر موافق للواقع، فبمجرد قبولهم لخبر من الأخبار فهو حكم منهم بأنه خبر موافق للواقع. والعكس بالعكس فقبول الخبر إذن هو: اعتقاد موافقته للواقع، وردّ الخبر هو: اعتقاد مخالفته للواقع، هذه هي حقيقة القبول والرد للأخبار، وأن يكون الخبر موافقا للواقع ومخالفا له يأتي من قبل الناس أنفسهم رواة الحديث. والخبر غير الموافق للواقع لم ينج من كذب الراوي أو خطئه. وهو التقرير العقلي الصرف لقبول الأخبار، وهو تقرير لا يختلف فيه بين العقلاء، لأنه فطري المسلك، يوافق ما تستوجبه ضرورة العقل البشري، فأي منهج لقبول الأخبار يخالف هذا المنهج فإنه سيكون منهجا غير عقلي، وبالتالي فسيرفضه العقل تماما.

لذلك سار المحدثون في طريقة قبولهم للأخبار النبوية على هذا المنهج العقلي، واتضح هذا المنهج العقلي عندهم، وأن قوانين نقدهم كانت قوانين منهجية دقيقة وليست عشوائية.

**هـ- أثر النقد في خدمة السنة النبوية:**

يبرز أثر النقد في خدمة السنة النبوية، أن الله قيض لها رجالا ذبوا عنها كيد الخائنين والمغرضين، ولعلماء الحديث الأيادي البيضاء في الذب عنها وتمحيصها، إذ ميزوا صحيحها من سقيمها وبينوا المقبول منها والمردود، لأن السنة النبوية هي المبينة للقرآن الكريم، والذكر ذكران، قرآن وسنة، ومن حفظ القرآن أن يحفظ السنة التي تبين مجمله وتفصل أحكامه وتوضح ما يشكل من معانيه والنبي –صلى الله عليه وسلم- كان يعلّم أصحابه القرآن والسنة, قال تعالى: هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين"([[85]](#footnote-86)).

ففي عهد الصحابة خدمت السنة بأن حفظت في الصدور من طرف الصحابة ولم تدون الأحاديث النبوية في الكتب، وذلك كي لا يختلط كلام الله بكلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم-

وبتوفيق من الله حيث جاء التابعون فنقلوا عن الصحابة القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وآمنوا من اختلاط بعضهما فشرعوا في تدوين الأحاديث بالأسانيد عمن سمعوها من مشايخهم وشدة تحريهم على الأحاديث الصحيحة كانت السبب في نقاوة السنة، إذ جاء من بعدهم فاجتهدوا في أمر الأحاديث اجتهادا عظيما، ورووا الأحاديث بالأسانيد المتعددة، ولم يكتفوا أن يرووا الحديث من طريق واحد، بل من عدّة طرق ليتبين لهم أي خطأ وقع من بعض الرواة، وبهذه الطريقة التي رسموها في نقد المرويات كان لها أثرا كبيرا في النقد، إذ عرفوا الأحاديث الغرائب التي تفرد بروايتها الثقات وغير الثقات، إذ بينوا الأحاديث الصحيحة التي يعتمد عليها، وبينوا الأحاديث الموضوعة التي رواها الكذابون والأحاديث الضعيفة التي رواها الضعفاء، وهكذا فكان لعامل التفتيش والنقد الأثر الكبير والبالغ في تنقية السنة النبوية تنقية جعلت الفقهاء يسهل عليهم استنباط الأحكام الشرعية واستلال الفوائد الفقهية من غير عناء، ودون الاعتماد على الأحاديث الضعيفة، لذلك كان للنقد الدور الكبير في أجلاء حقيقة السنة من زيف الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ومن أثر نقد السنة أن ظهرت كتب الأحاديث الأمهات محققة، ككتب الصّحاح والسّنن والمسانيد والمصنفات والموطآت، والأجزاء الحديثية وكتب المعاجم، وما التفاوت الذي حصل بين روايات هذه الكتب إلا بسبب التنقيحات التي كانت تجرى عليها من طرف أصحابها والتفاوت الحاصل بينها.

ومن أثر نقد السنة ظهرت كتب الثقات وكتب الضعفاء والمجروحين، وكل هذا ساعد النقاد الاعتماد عليها في توثيق الرواة أو تعديلهم أثناء حكمهم على المرويات الحديثية.

ومن أثر نقد السنة أن ظهر في الساحة نوع من التحقيقات اللطيفة على كتب تعنى بشروح كتب الحدث، كشروح صحيح البخاري مسلم وكتب السنة الأخرى وغيرها.

ومن أثر نقد السنة أن حققت كتب العلل والمصطلح وحتى تحقيق كتب التفسير بالمأثور، كتفسير الطبري، وتفسير مجاهد، وتفسير ابن كثير، ومعالم التنزيل للبغوي، والدر المنثور للسيوطي وغيرها من كتب التفسير بالمأثور.

كل الجهود التي بذلت في تحقيق السنة ونقدها نقدا بناء كان لها الأثر الكبير في ذلك، وذلك لما نشاهده من انتشار هذه المصادر في أنحاء المعمورة لا تجد مصدرا من المصادر التي ألفت آنذاك إلا وتقرأ بأن محققها قسمها إلى قسمين، الصحيح التي فيها والضعيف غير منها، تقرأ صحيح سنة أبي داود، ضعيف سنن أبي داود، وهكذا وما ذلك إلا لجهود الناقدين والمحققين المختصين في هذا الميدان الصعب.

**ملاحظة:** عند النظر في خدمة السنة، فإننا نلحظ فيها الاتجاهين:

أ)- **اتجاهات جماعية**: وهي الجهود الجماعية، التي تبذل لخدمة السنة وأقصد بذلك جمعيات العلماء، كليات الشريعة وأقسام الحديث فيها، والمؤسسات العلمية التي تعنى بخدمة السنة.

ب) **اتجاهات فردية**: وهي المجهود التي يقوم بها أفراد من أهل العلم، لخدمة السنة النبوية الشريفة، أو جماعات غير رسمية، كالجهود الفردية لأهل العلم، وجمعيات العلماء وتجمعاتهم، وكمراكز الأبحاث والتحقيق التابعة لدور النشر والمكتبات التجارية([[86]](#footnote-87)).

1. () - مقاييس اللغة، لابن فارس، ص 100. [↑](#footnote-ref-2)
2. ()– سورة المائدة، الآية:.48 [↑](#footnote-ref-3)
3. () - مفردات ألفاظ القرآن، الراغب، ص 825. [↑](#footnote-ref-4)
4. ()- سورة المائدة، الآية:48. [↑](#footnote-ref-5)
5. ()- المعجم الوسيط، أحمد حسن الزيات وفريقه، ص 958. [↑](#footnote-ref-6)
6. ()- مناهج البحث العلمي ومناهج تحقيق المخطوطات، عزالدين الشريفي، ص 7. [↑](#footnote-ref-7)
7. () - لسان العرب،ج3، ص 425، والزمخشري، أساس البلاغة، ص 650، جمهرة اللغة ج2، ص94، ومختار الصحاح ج1، ص 281. [↑](#footnote-ref-8)
8. ()- منهج النقد عند المحدثين، الأعظمي، ص 5. [↑](#footnote-ref-9)
9. ()- التاريخ، لابن معين، تحقيق: أحمد نوار سيف، ج1، ص 5. [↑](#footnote-ref-10)
10. ()- تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص 295. [↑](#footnote-ref-11)
11. ()– سورة البقرة، الآية 260. [↑](#footnote-ref-12)
12. ()- صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: التناوب على العلم. [↑](#footnote-ref-13)
13. ()- صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: لبليغ الشاهد منكم الغائب. [↑](#footnote-ref-14)
14. () -شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1، ص 43. [↑](#footnote-ref-15)
15. ()- معرفة علوم الحديث الحاكم، ص 14. [↑](#footnote-ref-16)
16. ()- تذكرة الحفاظ الذهبي، ج1، ص9. [↑](#footnote-ref-17)
17. ()- سورة الطلاق، الآية:01. [↑](#footnote-ref-18)
18. ()- صحيح مسلم، كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا نفقة لها ولا سكن. [↑](#footnote-ref-19)
19. ()- الفكر المنهجي عند المحدثين، همام سعيد ص 106-107. [↑](#footnote-ref-20)
20. ()- مقدمة صحيح مسلم، ص 14. [↑](#footnote-ref-21)
21. ()- مقدمة صحيح مسلم، ص 14. [↑](#footnote-ref-22)
22. ()- منهج النقد عن المحدثين، ص59 بتصرف. [↑](#footnote-ref-23)
23. ()- منهج النقد عند المحدثين، الأعظمي، ص60. [↑](#footnote-ref-24)
24. ()- السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ص237. [↑](#footnote-ref-25)
25. ()- منهج النقد عند المحدثين، عبد الله حافظ، نقلا عن العلل، ص 396. [↑](#footnote-ref-26)
26. ()- منهج النقد عند المحدثين، مرجع سابق، ص 134. [↑](#footnote-ref-27)
27. ()- تقدمة الجرح و التعديل، ص158. [↑](#footnote-ref-28)
28. ()- سورة الأنعام، الآية 146. [↑](#footnote-ref-29)
29. ()- صحيح مسلم، كتاب: الصيد و الذبائح و ما يؤكل من الحيوان. باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده. [↑](#footnote-ref-30)
30. ()- يقصد بهم أعلام القرن الثاني مالك والنووي وشعبة. [↑](#footnote-ref-31)
31. ()- المجروحين، ابن حبان، ج1، ص38-58. [↑](#footnote-ref-32)
32. ()- التمييز، الإمام مسلم، تحقيق: الأعظمي، ص 6. [↑](#footnote-ref-33)
33. ()- التمييز، مسلم "المطبوع مع منهج النقد عند المحدثين"، ص 183-184. [↑](#footnote-ref-34)
34. ()- المصدر السابق، ص 197. [↑](#footnote-ref-35)
35. ()- علم الرجال نشأته وتطوره، الزهراني، ص 132. [↑](#footnote-ref-36)
36. ()- استفدت هذه المصنفات بهذا الترتيب من كتاب، بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري. [↑](#footnote-ref-37)
37. ()- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي، ص 342. [↑](#footnote-ref-38)
38. ()- ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال، إكرام الله إمداد الحق، ص 268. [↑](#footnote-ref-39)
39. ()- معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص 71. [↑](#footnote-ref-40)
40. ()- المصدر السابق، ص 71. [↑](#footnote-ref-41)
41. ()- ابن المديني و منهجه في نقد الرجال، ص 274. [↑](#footnote-ref-42)
42. ()- تهذيب التهذيب، الحافظ ابن حجر، ج5، ص 27. [↑](#footnote-ref-43)
43. ()- معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص 71. [↑](#footnote-ref-44)
44. ()- المصدر نفسه، ص 71. [↑](#footnote-ref-45)
45. ()- طبع الكتاب بالمكتب الإسلامي، بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. [↑](#footnote-ref-46)
46. ()- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج1، ص315. [↑](#footnote-ref-47)
47. ()- أخرجه الطبراني :12/245، عن ابن عباس، و أبو نعيم في الحلية 4/100 عن ابن عباس. [↑](#footnote-ref-48)
48. ()- الموضوعات، ابن الجوزي، ج1، ص 283-284. [↑](#footnote-ref-49)
49. ()- منهج النقد عند المحدثين، الأعظمي، ص 19-20. [↑](#footnote-ref-50)
50. ()– مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج1، ص 16-17. [↑](#footnote-ref-51)
51. ()– الكفاية، الخطيب البغدادي، ج1، ص 20. [↑](#footnote-ref-52)
52. ()– المراسيل، ابن أبي حاتم، ص7. [↑](#footnote-ref-53)
53. ()– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2، ص286-288. [↑](#footnote-ref-54)
54. ()– هذه القواعد ملخصة من كتاب الاتصال والانقطاع لإبراهيم بن عبد الله اللاحم. [↑](#footnote-ref-55)
55. ()– شرح النخبة، ص135. [↑](#footnote-ref-56)
56. ()– شرح النخبة، ص136. [↑](#footnote-ref-57)
57. ()– ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1، ص111. [↑](#footnote-ref-58)
58. ()– مدارج السالكين، ابن القيم، ج3، ص529-533. [↑](#footnote-ref-59)
59. ()– مقدمة ابن الصلاح، ص107. [↑](#footnote-ref-60)
60. ()– التنكيل، المعلمي اليماني، ج1، ص53-54. [↑](#footnote-ref-61)
61. ()– علوم الحديث، لابن الصلاح، ص98-99. [↑](#footnote-ref-62)
62. ()– علوم الحديث، ابن الصلاح، ص98-99. [↑](#footnote-ref-63)
63. ()– الكفاية، الخطيب، ص105. [↑](#footnote-ref-64)
64. ()– نزهة النظر، الحافظ، ص132-13. [↑](#footnote-ref-65)
65. ()– تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص408. [↑](#footnote-ref-66)
66. ()– المرجع السابق، ص42. [↑](#footnote-ref-67)
67. ()– مقدمة ابن الصلاح، ص5. [↑](#footnote-ref-68)
68. ()– الإرشاد، الخليلي، ص10. [↑](#footnote-ref-69)
69. ()– مجموع الفتاوى، ج18، ص39. [↑](#footnote-ref-70)
70. ()– شرح علل الترمذي، ابن جب، ج1، ص52. [↑](#footnote-ref-71)
71. ()– علوم الحدث والنكت عليه، زين الدّين العراقي والحافظ ابن حجر، ج3، ص279. [↑](#footnote-ref-72)
72. ()– مقدمة ابن الصلاح، ص59. [↑](#footnote-ref-73)
73. ()– شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج2، ص582. [↑](#footnote-ref-74)
74. ()– أخرجه أبو داود في السنن، والطبراني في مسند الشاميين، والبيهقي في الكبرى، من طريق الوليد بن مسلم بن سعيد به. [↑](#footnote-ref-75)
75. ()– فتاوى نور على الدّرب، موقع الشيخ العثيمين. [↑](#footnote-ref-76)
76. ()– سورة النحل ، الآية 91. [↑](#footnote-ref-77)
77. ()– مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ص 437. [↑](#footnote-ref-78)
78. ()– الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، ج2، ص81. [↑](#footnote-ref-79)
79. ()– مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج11، ص490. [↑](#footnote-ref-80)
80. ()– موافقة صحيح المنقول لصحيح المعقول، ابن تيمية، ج1، ص127. [↑](#footnote-ref-81)
81. ()– الكفاية، الخطيب، ج1، ص83. [↑](#footnote-ref-82)
82. ()– الكفاية، الخطيب، ج2، ص312. [↑](#footnote-ref-83)
83. ()– الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص14. [↑](#footnote-ref-84)
84. ()– الرّسالة، الشافعي، مسألة1001، ص370. [↑](#footnote-ref-85)
85. ()– الجمعة, الآية: 2. [↑](#footnote-ref-86)
86. ()– جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية، محمد عبد الله أبو صعيليك، ص 12-30، بتصرف. [↑](#footnote-ref-87)